مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (2006 – 2022) باستخدام أنموذج سرعة التكييف
اسم الكاتب: عبد الناصر قادر رضا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10171
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

Impact of External Debt on Iraqi Economic Growth for the period (2006-2022) using the Speed of Adjustment Model

Abdulnaser Q. Ridha
Ministry of Education / General Directorate of Education in Kirkuk, Iraq.

Corresponding author: Abdulnaser Q. Ridha, Ministry of Education/ General Directorate of Education in Kirkuk, Iraq.
abdulnaser.qader.ridha@gmail.com

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 44, No. 145
March. 2025

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Ridha, Abdulnaser. Q. (2025)."Impact of External Debt on Iraqi Economic Growth for the period (2006-2022) using the Speed of Adjustment Model". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 44 (145), 91 -111 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.152826.1399

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

DOI: 10.33899/tanra.2024.152826.1399
Article History: *Received*:15/8/2024; *Revised*:25/9/2024; *Accepted*:10/10/2024; *Published*: 1/3/2025.

Abstract

External debt is a source of financing for some developing and advanced economies, as it affects their growth rates. Iraq is one of those countries, so we are studying its impact on its economic growth for the period (2006-2022). The study aims to measure and analyze this impact by using the Speed of Adjustment Model, and by relying on a combination of the descriptive-deductive analysis methodology to diagnose the levels of development of the gross domestic product and external debt in Iraq during the selected study period, as well as using the quantitative methodology of the economic measurement method for the selected model and its tests that must be conducted.

The results of the adaptation Speed of Adjustment model reach the existence of an inverse non-linear relationship between external debt and economic growth in Iraq during the selected study period, as external debt affects the GDP variable for the current year by 15.08%, in line with the study hypothesis and the Iraqi economic reality. The value of the adjustment speed according to the error correction parameter CointEq(-1) has reached 0.112524-, so the adjustment period of the GDP variable (economic growth) in Iraq will return to the equilibrium position in the long term after approximately nine years, to correct the path of economic growth in Iraq in the long term as a result of a deviation in the value of the external debt in the short term.

Keywords:
External Debt, Economic Growth, Error Correction Model (ECM), Speed of Adjustment.

ورقة بحثية

أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (2006 – 2022) باستخدام أنموذج سرعة التكييف

عبد الناصر قادر رضا

وزارة التربية، مدير إداري في المديرية العامة للتربية في محافظة كوكوك، العراق.

المؤلف المراسل: عبد الناصر قادر رضا ، وزارة التربية / مدير إداري في المديرية العامة للتربية في محافظة كركوك، العراق .

abdulnaser.qader.ridha@gmail.com

DOI: 10.33899/tanra.2024.152826.1399

تاريخ المقالة: *الاستلام*:2024/8/15؛ *التعديل والتنقيح*:2024/9/5؛ *القبول*:2024/10/10؛ *النشر* : 2025/3/1.

المستخلص

يُعد الدين الخارجي مصدرًا تمويليًا لبعض الاقتصادات النامية والمتقدمة ؤثر في معدلات نموها، والعراق أحد تلك البلدان، لذلك نحن بصدد دراسة أثره في نموه الاقتصادي للمدة (2006–2022)، وتهدف الدراسة قياس وتحليل هذا الأثر من خلال استخدام أنموذج سرعة التكييف، وبالاعتماد على المزيج بين منهجية التحليل الوصفي – الاستنباطي لتشخيص مستويات تطور الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي في العراق خلال المدة الدراسية المختارة، وكذلك باستخدام المنهجية الكمية لأسلوب القياس الاقتصادي للأنموذج المختار واختباراته الواجب إجراؤها.

لتتوصل نتائج أنموذج سرعة التكييف إلى وجود علاقة عكسية غير خطية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة المختارة، إذ يؤثر الدين الخارجي في متغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة 15.08–%، بما يتوافق مع فرضية الدراسة والواقع الاقتصادي العراقي. كما أن قيمة سرعة التكييف حسب معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) قد بلغت 0.112524–، لذا فإن فترة تكييف متغير الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في العراق سوف يعود للوضع التوازني في الآجل الطويل بعد مدة تسع سنوات تقريبًا، من أجل تصحيح مسار النمو الاقتصادي في العراق بالآجل الطويل نتيجة حدوث انحراف في قيمة الدين الخارجي في الآجل القصير.

الكلمات الرئيسة

الدين الخارجي، النمو الاقتصادي، أنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، سرعة التكييف.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (44)، العدد (145)، آذار 2025

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: رضا، عبد الناصر قادر. (2025). "أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (2006 – 2022) باستخدام أنموذج سرعة التكييف" ***تنمية الرافدين***، 44 (145)، 91-111، https://doi.org/10.33899/tanra.2024.152826.1399

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

1. المقدمة:

يُعد الدين الخارجي أحد مصادر التمويل التي تلجأ لها الاقتصاديات عند قصور مصادر تمويلها المحلية، لذا لجأ الاقتصاد العراقي لهذا النوع من التمويل في فترات سابقة متمثلة في السبعينيات والثمانينيات واستمرار خدمة الدين أثناء فترة العقوبات الاقتصادية في فترة التسعينيات من القرن الماضي، لذلك تراكمت الديون الخارجية وخدمة تسديد فوائدها على العراق نتيجة الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد، بذلك أصبحت هذه الديون وخدمتها عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي، الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي فيه. وبعد التغيير السياسي في عام 2003 فقد شهد العراق اضطرابات أمنية وسياسية وتقلبات اقتصادية أدت إلى تناقص معدلات النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك فإن الدين الخارجي في العراق قد شهد في الأعوام الأخيرة (خلال مدة الدراسة) تناقصاً نسبياً في حجم الاعتماد على الدين الخارجي، ولكنه ما زال يشكل عبئاً على الاقتصاد العراقي.

1. 1. أهمية الدراسة:

تتمثل في أهمية دور الدين الخارجي بوصفه مصدراً تمويلياً تعتمد عليه الاقتصادات، وأثر ذلك في معدل النمو الاقتصادي العراقي عبر تغيير الواقع الإنتاجي وإسهامه النسبي في الناتج المحلي الإجمالي المتولد في البلد، بالأخص في ظل التوترات التي قد تجابه العراق في أوضاعه السياسية والأمنية والاقتصادية، واعتماده المتزايد على مورد بيع النفط الخام الذي يواجه صدمات خارجية في أسعاره قد تنعكس على الاقتصاد العراقي، بما يؤدي إلى تراجع وتأثر معدلات نموه الاقتصادي.

1. 2. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إجراء تحليل قياسي لأثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي العراقي من خلال استخدام أنموذج سرعة التكييف، وبالاعتماد على بيانات المدة (2006 – 2022) إذ سيتم دراسة تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي وأهميته النسبية في الاقتصاد العراقي، لتشخيص الأثر عبر الأساليب القياسية الحديثة واختباراتها المتعارف عليها.

1. 3. مشكلة الدراسة:

تتضح هذه المشكلة من خلال تحمل الاقتصاد العراقي لاعباء تسديد الدين الخارجي وخدماته المستحقة، والتي قد تؤثر في معدلات نمو الاقتصاد الحقيقي مما يستوجب التوجيه الصحيح نحو توظيف هذا الدين في خدمة الاقتصاد العراقي ونموه الإيجابي، من خلال استخدام الدين الخارجي في إقامة مشاريع استثمارية تعود على

الاقتصاد بالنفع وتسهم في نموه الاقتصادي الحقيقي. وعليه فمن الممكن طرح التساؤل الآتي: هل هناك أثر للدين الخارجي في النمو الاقتصادي العراقي عبر أنموذج قياسي لسرعة تكييفه؟

1. 4. فرضية الدراسة:

مفادها "إن هناك علاقة تكييفية طردية في الأجل الطويل عبر دراسة قياسية لأثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة (2006 – 2022)".

1. 5. منهجية الدراسة:

من أجِل تحقيق هدف الدراسة وفحص فرضيتها فإنه سوف يتم المزج بين منهجية التحليل الوصفي – الاستنباطي في توضيح تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة النسبية للدين الخارجي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2006 – 2022). وكذلك المنهجية الكمية لأسلوب القياس الاقتصادي عبر استخدام أنموذج سرعة التكييف واختبار صلاحيته وخلوه من المشكلات القياسية.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

2. 1. مفهوم الدين الخارجي External Debt:

يُعد الدين الخارجي من مصادر تمويل العجز المالي والاقتصادي الذي قد يواجه دولة ما، فقد تلجأ لها هذه الدولة في حال قصور مصادر تمويلها المحلية (مثل الضرائب والرسوم) لتغطية العجز، وقد يتحول الدين الخارجي إلى مشكلة اقتصادية أو أزمة مديونية تواجهها الأجيال الحالية واللاحقة، نتيجة عدم توظيف الدين في قطاعات اقتصادية منتجة تغطي استحقاقات دفع الدين الخارجي واقساط فوائده المستقبلية.

وبعد أن أصبح الدين الخارجي أزمة مديونية للدول النامية في فترة الثمانينيات من القرن الماضي؛ لذا قدم في عام 1984 كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعريفاً موحداً للدين الخارجي هو "إن إجمالي الدين الخارجي في لحظة زمنية معينة يكون مساوياً للالتزامات التعاقدية الجارية للمقيمين في بلد ما لصالح مقيمين خارج هذا البلد، إذ يتم تسديد الدين الأصلي مرفقاً بالفوائد أو بدونها، أو دفع الفوائد فقط دون تسديد للمبلغ الأصلي للدين، ويكون ذلك خلال مدة زمنية معينة"(Ismail, 2021: 54). إن هذا التعريف للدين الخارجي يتطلب توفر نظام مرن لإدارة الدين وتدوينه بشكل شفاف، إذ لا بد من توفر معرفة تامة بكافة الديون والالتزامات الخارجية على الدولة، التي قد تشمل ديون الحكومة، وديون البنك المركزي، ديون الوحدات الاقتصادية والإدارية للقطاعين العام والخاص التي تكون مضمونة أو غير مضمونة من قبل الحكومة، وغيرها من الالتزامات المالية لصالح الخارج (Abbas, 2004: 5).

كما يعرف الدين الخارجي بأنه "مبلغ نقدي تتحصل عليه الدولة من الأطراف أو الأسواق الأجنبية الخارجية، تتعهد فيه الدولة على تسديده وفوائد خدمته وفق شروط معينة" (Alwan and Talib, 2019: 312). وقد يعرف "بأنها المبالغ المقترضة لصالح اقتصاد ما بمدة زمنية تزيد عن سنة واحدة، تستحق للجهة المقترضة عن طريق السداد بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير سلع وخدمات لصالح هذه الجهة، ويكون ذلك عن طريق الحكومة المحلية أو جهات رسمية تابعة لها، أو هيئات عامة ضامنة للديون الخارجية لصالح أفراد ووحدات اقتصادية خاصة" (Al-Khaikani & et al, 2024: 267). إذ ينشأ الدين الخارجي من التزامات مالية واقتصادية تتحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كالدول و / أو البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حسب شروط تحدد التزامات واستحقاقات كل طرف والآجال الزمنية التي تسدد فيها الديون ومستحقاتها، إذ إن هذه الشروط تضمن لكل طرف المبالغ المالية المستحقة وضمان الاسترداد لها، وتهتم المؤسسات المالية الخاصة بتقليص المدد الزمنية وتعظيم أرباحها بتحقيق أعظم عائد ممكن نتيجة تحمل "مجازفة الإقراض Lending Risks"، ومجابهة ظروف عدم التأكد التي قد تواجهها بعض الدول مما يعرقل من قدرتها على التسديد للديون الخارجية والوفاء بفوائدها المستحقة، عليه تحتاط المؤسسات الخاصة بفرض معدلات لفوائد تساوي المعدلات السائدة في السوق، ويضاف إليها نسبة معينة بغرض التحوط والربح المستقبلي، من هنا تبرز أهمية "الجدارة الائتمانية للدولة المقترضة" باعتبارها أحد معايير لتقديم الدين لدولة ما (Rashid & Amin, 2022: 187).

2. 2. مفهوم النمو الاقتصادي Economic Growth:

تم تعريف النمو الاقتصادي "بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو في دخل الفرد من الناتج المحلي للسلع والخدمات، الذي يسهم بتخفيف اعباء ندرة الموارد الاقتصادية، فيؤدي لزيادة الناتج في بلد ما بلحظة زمنية معينة، مما يعمل على مجابهة الصعوبات الاقتصادية" (Al-Khaikani & et al, 2024: 270). وعرف كل من Samuelson & Nordhaus النمو الاقتصادي "بأنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوقع في ظل التشغيل التام للموارد الاقتصادية المتاحة"، أي أن النمو الاقتصادي يتحقق عند حدوث تحول للأعلى في منحنى حدود إمكانيات الإنتاج للاقتصاد (Samuelson & Nordhaus, 2010: 701).

كما عرف النمو الاقتصادي "بأنه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي من السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة، والتي تؤدي لرفع مستويات المعيشة فيه" (Attiyah, 2003: 11). وعرف أيضاً "بأنه توسع القدرة الإنتاجية للدولة من السلع والخدمات، والتي تحفز باقي العوامل الاقتصادية من استثمار وتشغيل وغيرها من العوامل" (Younis & et al, 2019: 215). ويعرف مليتون فريدمان Milton Friedman

النمو الاقتصادي بأنه "التوسع الإنتاجي من قبل الوحدات العاملة في الاقتصاد باتجاه واحد أو أكثر بدون حدوث تغييرات هيكلية في الاقتصاد"(Al-Khaikani & et al, 2024: 270).

مما سبق يتضح أن معظم الاقتصاديين ينظرون للنمو الاقتصادي بأنه "ظاهرة كمية محضة مرتبطة بالزيادة في الإنتاج خلال الزمن، عليه يُعد الناتج المحلي الإجمالي GDP هو أفضل مقياس لتشخيص معدلات النمو الاقتصادي في بلد ما" (Giles & et al, 2000: 32).

2. 3. آثار الدين الخارجي في النمو الاقتصادي:

كما بينا سابقاً أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية تراكمية بشكل دائم عبر الزمن، فإن تم توجيه وتوظيف الموارد المالية والاقتصادية من مصادرها الداخلية والخارجية باتجاهات تحقق الزيادة الفعلية بالإنتاج الحقيقي، فذلك سوف يرفع من معدلات النمو الاقتصادي في البلد، عليه فالتخطيط السليم في استخدام الدين الخارجي وتوظيفه في إقامة مشاريع إنتاجية جديدة وتطوير القائمة منها من أجل أن تسهم في توفير السلع الحقيقة في الاقتصاد، فضلاً عن المساهمة في زيادة الدخل عن طريق زيادة الاستثمار في هذه المشاريع، ليؤدي ما سبق إلى تحقيق عوائد مالية واقتصادية توجه نحو تسديد المستحقات من الدين الخارجي وأقساط فوائده.

كذلك تمويل الاستثمارات المنتجة لها أثر إيجابي في تحقيق فائض في الميزان التجاري لتنعكس على ميزان المدفوعات، إذ إن الإنتاج الحقيقي سوف يزداد ليوجه جزءاً منه نحو التصدير، إذ إن المتحصل من بيع هذا الجزء سوف يوجه نحو تسديد خدمة الدين الخارجي بالعملات الأجنبية الواردة من بيع وتصدير المنتج المحلي، عليه فتوظيف الدين الخارجي في الاستثمار بالمشاريع التي تنتج السلع المعدة للتصدير سوف تزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد، بالتالي سوف يزداد قدرته على تحمل أعباء الدين الخارجي وخدمته، كما إن هذه السلع سوف توفر للاقتصاد موارد مالية كانت سوف تنفق على الاستيرادات (Al-Obaidi & Al-Rawi, 2021: 364)).

إن توظيف الموارد المتأتية من الدين الخارجي في تحسين مستوى الخدمات العامة من تعليم وصحة سوف تنعكس على إنتاجية العمال التي سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي في الاقتصاد، إذ إن الدين الخارجي له آثار توسعية في الأنشطة الاقتصادية، فالدين يُعد إضافة وحقن جديد للاقتصاد يسهم في زيادة كل من القدرة الاستثمارية والإنتاجية والدخلية، مما سوف ينعكس بالإيجاب على زيادة معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي على المستوى الكلي، يشار إلى أن الدين الخارجي يدخل ضمن حسابات البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة والمسؤول عن إدارة حساباتها المالية والمصرفية، عليه فإن قدرة البنك المركزي في إصدار نقد جديد سوف ترتفع بالاستناد على الودائع الحكومية من العملات الأجنبية، لذا الودائع المصرفية لدى البنوك المحلية سوف ترتفع والتي بدورها سوف تزيد من قدرة هذه البنوك على منح الائتمانات المصرفية للأفراد والمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات

لينعكس على مستوى الإنتاج الحقيقي لترتفع معدلات النمو الاقتصادي في البلد (Abdul Hamid, 2005: 295).

على الرغم مما سبق من أثر إيجابي للدين الخارجي في تحقق نمو اقتصادي من خلال تحفيز المتغيرات الكلية في الاقتصاد، لكن هناك أثر سلبي للدين الخارجي من خلال مزاحمة الحكومة للأستثمارات الخاصة مما يضغط على معدلات الفائدة، مما سوف يضر بمعدلات الاستثمار الخاص لتتراجع معدلات النمو الاقتصادي (Calderón & Fuentes, 2013: 2 – 5). كما أن تراكم الديون وخدماتها تنعكس على التوازن المالي والاقتصادي لتؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي. كذلك الدين الخارجي له أثران في توجه الاستثمار، هما: أثر عبء الدين وأثر تقنين الائتمان، إذ إن عبء الدين يتم عند فشل الدولة المُدِينة في تأدية خدمة الدين من مواردها المالية والاقتصادية المتاحة، لذا لابد على الدولة أن تلجأ للمفاوضات من أجل تحديد فترات سداد الدين وخدماته وجدولتها، إذ إن بعضاً من الإنتاج الحقيقي قد يستخدم في تسديد ديون حالية ومستقبلية، مما سوف ينعكس سلباً في حجم الاستثمارات الخاصة والعامة، وبذلك تعرقل تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية المعدة لرفع معدلات النمو الاقتصادي. بالنسبة لأثر تقنين الائتمان هو عند فشل الدولة في الحصول على الدين الخارجي نتيجة انخفاض جدارتها الائتمانية بسبب عدم قدرتها على تسديد الديون وخدماتها، مما سوف يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الحكومي على الاستثمار لينعكس على الاقتصاد ونموه بالسلب (Alesina & Tabellini, 1989: 200 – 219).

3. الجانب التحليلي للدراسة:

3. 1. تطور المسار السنوي لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق:

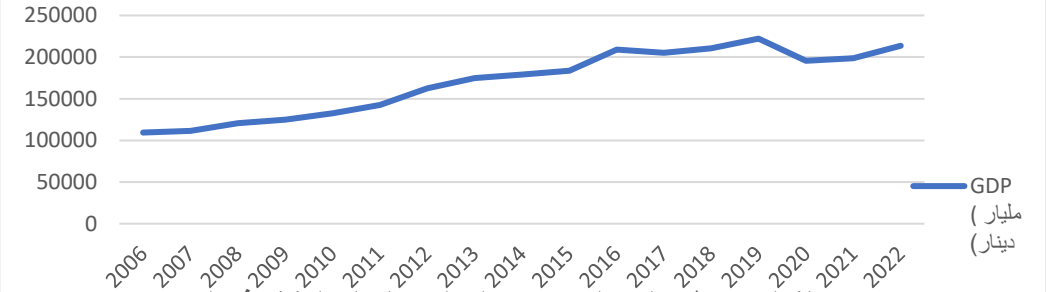
لدراسة وتحليل مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة 2007 = 100) في العراق خلال المدة (2006 – 2022) فقد تم إعداد الجدول (1) والشكل (1) الآتيان:

الجدول (1): مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة 2007 = 100) في العراق خلال المدة (2006 – 2022)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
GDP (مليار دينار)	109390	111456	120627	124702	132687	142700	162588	174951	178951
معدل النمو السنوي (%)	–	1.9	8.2	3.4	6.4	7.5	13.9	7.6	2.3
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	معدل النمو المركب (%)
GDP (مليار دينار)	183616	208932	205130	210533	222141	195403	198497	213490	4.3
معدل النمو السنوي (%)	2.6	13.8	-1.8	2.6	5.5	-12.0	1.6	7.6	–

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد على:

- Iraqi Ministry of Planning, Statistical Group for the period (2004-2022), Central Bureau of Statistics, Various Pages.
- Statistical Website of the Central Bank of Iraq: https://cbiraq.org\
- النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.



الشكل (1) تطور النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العراق للمدة (2006 – 2022)

المصدر: تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

يتضح من الجدول والشكل أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2006 – 2022) قد نما بمعدل نمو مركب بلغ 4.3%، وبمعدلات نمو سنوية إيجابية في أغلبها، إذ بلغت ما بين (1.6% – 13.9%)، بقيم تراوحت ما بين (109390 – 222141) مليار دينار. عدا عاميّ 2017 و2020 فقد نمت بمعدلات سنوية سالبة، إذ بلغ 1.8–% و12–% على التوالي، بقيمتين بلغتا 205130 و195403 مليار دينار (على التوالي). يعود نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق بمعدلات إيجابية أو سلبية إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد، إذ يسهم الناتج النفطي بمعدلات مرتفعة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي بالعراق، مما يجعل الأخير متأثراً بمتغيرات مرتبطة بالأسواق العالمية لبيع النفط الخام فيها.

3. 2. تطور الدين الخارجي وأهميته النسبية في الاقتصاد العراقي:

من الممكن دراسة تطور الدين الخارجي وأهميته النسبية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2006 – 2022) بالاعتماد على الجدول (2) والشكل (2) الآتيان:

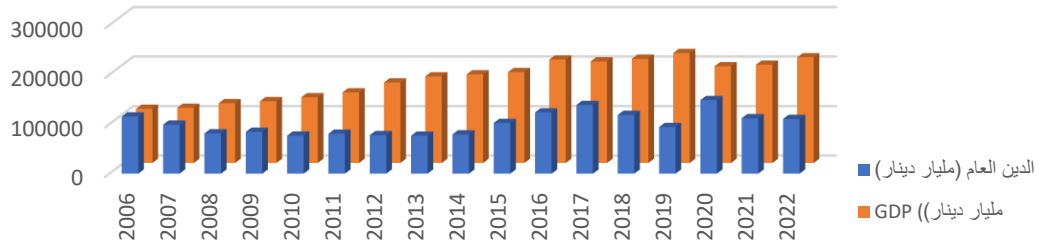
الجدول (2) تطور الدين الخارجي وأهميته النسبية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2006 – 2022)

السنوات	إجمالي الدين العام (مليار دينار)	الدين الخارجي (مليار دينار)	نسبة الدين الخارجي / إجمالي الدين العام (%)	نسبة الدين الخارجي / GDP (%)
2006	115479	110172	95.4	100.7
2007	98952	93758	94.8	84.1
2008	81403	76947	94.5	63.8
2009	84424	75990	90.0	60.9
2010	76814	67633	88.0	51.0
2011	80722	73275	90.8	51.3
2012	77699	71151	91.6	43.8
2013	76596	72341	94.4	41.3
2014	79140	69620	88.0	38.9
2015	102414	70272	68.6	38.3
2016	123866	76504	61.8	36.6
2017	138639	90960	65.6	44.3
2018	118674	76851	64.8	36.5
2019	94125	55793	59.3	25.1
2020	148486	84239	56.7	43.1
2021	111962	42050	37.6	21.2
2022	110543	53761	48.6	25.2
معدل النمو المركب (%)	-0.3	-4.4	–	–
المتوسط (%)	–	–	75.9	47.4

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد على:

- Iraqi Ministry of Planning, Statistical Group for the period (2004-2022), Central Bureau of Statistics, Various Pages.
- Statistical Website of the Central Bank of Iraq: https://cbiraq.org\
- World Bank Data Website: https://databank.worldbank.org

– النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.



الشكل (2) الأهمية النسبية للدين الخارجي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2006 – 2022)

المصدر: تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على الجدولين (1 و2).

يتضح من الجدول (2) والشكل (2) أن هناك تناقصاً نسبياً في حجم الاعتماد على التمويل الخارجي بشكله المتمثل بالدين الخارجي، الأمر الذي يعطي انطباعاً جيداً نسبياً بعدم تحميل الاقتصاد العراقي تبعات هذا النوع من الدين وخدماته، فقد بلغ معدل النمو المركب نسبة سالبة كانت 4.4-% خلال مدة الدراسة. كما إن متوسط نسب الدين الخارجي من إجمالي الدين العام بلغ 75.9% في المدة ذاتها، إذ اتجهت هذه النسب للانخفاض النسبي، ففي عام 2006 بلغت نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدين العام 95.4%، لتتجه نحو الانخفاض حتى بلغت في عام 2021 نسبة 37.6% من إجمالي الدين العام، وقد يعود تراجع هذه الديون إلى تحسن الوضع الأمني ليؤدي إلى تحسن نسبي في الواقع الاقتصادي في العراق، لتتجه الحكومة إلى تقليل الاعتماد على مصادر تمويلية من خارج الاقتصاد العراقي، وكذلك إلى الارتفاع النسبي في الموارد المالية المتأتية من بيع وتصدير النفط الخام في الأسواق العالمية، أما بالنسبة للأهمية النسبية للدين الخارجي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة فالملاحظ من الجدول (2) والشكل (2) أن نسبته متناقصة نسبياً، إذ بلغ متوسط نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي العراقي (بالأسعار الثابتة 2007 = 100) 47.4%، حيث تناقصت هذه النسبة من أعلى نسبة لها في عام 2006 التي هي 100.7% من الناتج المحلي الإجمالي العراقي، إذ ارتفاعها يعود بسبب الاعتماد في البدء على الديون الخارجية بوصفها مصدراً تمويلياً للموازنة العامة العراقية. لتنخفض هذه النسبة بعدها (2007 – 2022) بنسب تراوحت ما بين (21.2% – 84.1%) من الناتج المحلي الإجمالي العراقي، قد يعود الانخفاض النسبي لهذه النسب لعدة عوامل منها: التحسن النسبي في أسعار بيع النفط الخام مما زاد من الإنتاج النفطي والأستثمار فيه، لينعكس في زيادة الموارد المالية الداخلة للاقتصاد العراقي، لتؤدي إلى وفرة مالية ساعدت على تغطية العجز المالي للموازنة العامة في العراق. كما لابد من الإشارة إلى أن التوظيف غير المنتج لهذه الديون إذ

توجه في الغالب نحو الإنفاق الاستهلاكي (التبذيري) الذي لا ينتظر منه أن يؤدي إلى زيادة الناتج وعودة موارد مالية جراء القيام بالإنفاق، مما قد يؤدي في المستقبل إلى اللجوء لديون خارجية جديدة لتسديد القديمة منها وخدماتها المترتبة عليها ليتراجع نمو الاقتصاد العراقي مستقبلاً.

4. الجانب القياسي للدراسة:

4. 1. مرحلة التوصيف والصياغة:

تم الاعتماد على المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة 2007 = 100) (GDP) كمؤشر للنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006 – 2022)، وعلى المتغير المستقل المتمثل بالدين الخارجي (ED) في المدة ذاتها، من أجل تقدير الأثر المستهدف للدراسة، وبالإمكان تحديد اسمي متغيري الدراسة واختصاراتهما بالجدول (3) الآتي:

الجدول (3) تشخيص اسمي متغيري الدراسة واختصاراتهما

نوع المتغير	اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير باللغة الأنكليزية	الاختصار
تابع	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة 2007 = 100)	Gross Domestic Product	GDP
مستقل	الدين الخارجي	External Debt	ED

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث.

وقد تم الاعتماد على البيانات السنوية للمتغيرين الموضحين في الجدولين (1 و2) من أجل استخدامهما في تقدير أنموذج أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة المدروسة. كما تم الاعتماد على الأنموذج غير الخطي بتحويل قيم المتغيرين للصيغة اللوغاريتمية الطبيعية، أي (Ln GDP) و(Ln ED)، تم ذلك من أجل تجاوز قياس الأنموذج الدالي للمعايير الإحصائية والقياسية والاقتصادية المعروفة في مرحلة الصياغة الدالية المستخدمة في القياس الاقتصادي.

وبالإمكان توضيح صياغة الأنموذج الدالي لتقدير الأثر المستهدف للدراسة على النحو الآتي:

$$Ln\ GDP = f(Ln\ ED)$$

$$Ln\ GDP = Ln\ B_0 + B_1\ Ln\ ED + U_t$$

B_0 وB_1: يمثلان على التوالي معلمتي الحد القاطع للأنموذج القياسي، ومعلمة المتغير المستقل المختار.

U_1: يمثل حد الخطأ Error Term.

4. 2. اختبار الاستقرارية Stationary Test:

لابد من البدء في اختبار استقرار متغيري خلال مدة الدراسة قبل تقدير الأنموذج المستهدف، إذ سوف يتم الاعتماد على اختباري: ديكي فولر الموسع Augmented Dickey – Fuller (ADF)، وفيليبس بيرون Phillips Perron (PP).

إذ تم أخذ الفرق الأول للمتغيرين المدروسين، ليصبح المتغيران ((D(Ln GDP) و((D(Ln ED)، ومن ثم تم استخراج نتائج الاختبارين للصيغ الثلاث بالجدول (4) الآتي:

الجدول (4) نتائج اختباري (ADF) و(PP)

الاختباران	(ADF)			(PP)		
المستوى / المتغيرات	الفرق الأول I(1)			الفرق الأول I(1)		
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
D(Ln GDP)	0.0205	0.0870	0.3347	0.0204	0.0003	0.0162
D(Ln ED)	0.0031	0.0157	0.0001	0.0025	0.0121	0.0001

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13.

يتضح من الجدول (4) أن متغير الناتج المحلي الإجمالي D(Ln GDP) عند مستوى الفرق الأول I(1) حسب نتائج اختبار (ADF) هو مستقر فقط عند صيغة الحد القاطع Intercept، لأن قيمة (.Prob) بلغت 0.0205 التي هي أقل من مستوى المعنوية 5%، أما الصيغتان (Trend & Intercept, Non) وقيمتا (.Prob) فبلغتا 0.0870 و0.3347 على التوالي، وهما أكبر من 5%. أما متغير الدين الخارجي D(Ln ED) عند مستوى الفرق الأول I(1) حسب نتائج اختبار (ADF) فالمتغير مستقر عند الصيغ الثلاث (Intercept, Trend & Intercept, Non) ، إذ إن قيم (.Prob) بلغت 0.0031 و0.0157 و0.0001 على التوالي، وهم أقل من 5%.

لذلك سيتم الاعتماد على اختبار فيليبس بيرون (PP) الذي لديه قدرة اختبارية إحصائية أدق وأكثر كفاءة عند العينة الصغيرة من اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Al-Qadir, 2005: 2011). إذ كانت نتائج قيم (.Prob) لاختبار (PP) عند الفرق الأول I(1) للمتغيرين محل الدراسة أقل من 5% للصيغ الثلاث (أنظر الجدول 4)، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم استقرارية المتغيرين، أو وجود جذر الوحدة Unit Root في سلسلتهما الزمنيتين. ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن المتغيرين هما مستقران عند الفرق الأول I(1)، بذلك لا وجود لجذر الوحدة في سلسلتهما الزمنيتين.

4. 3. اختبار الحدود Bounds Test:

يحدد الاختبار إمكانية استخدام المتغيرين محل الدراسة في تقدير الأنموذج المستهدف تقديره، كما يحدد فيما إذا كانت درجة التكامل المشترك Co–integration بين المتغيرين هما من الدرجة الأولى I(1) عبر الزمن (Suleiman, 2022: 7). لذا من الممكن توضيح نتائج اختبار الحدود بين المتغيرين محل الدراسة بالجدول (5) الآتي:

الجدول (5) نتائج اختبار الحدود وقيمه الحرجة

A- Bounds Test:

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 1
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 16

Test Statistic	Value
F-statistic	5.471415

B- Bounds Critical Values:

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	3.303	3.797	4.09	4.663	6.027	6.76
Asymptotic	3.02	3.51	3.62	4.16	4.940	5.38

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13.

يتضح من الجدول (5) الجزء (A) أن القيمة المحتسبة لـ F-statistic لاختبار الحدود قد بلغت 5.471415، وعند مقارنة هذه القيمة مع القيم الحرجة الموضحة في الجدول (5) الجزء (B) فإن القيمة المحتسبة أكبر من الحد الأعلى I(1) والحد الأدنى I(0) للقيم الحرجة عند المستويين (10% و5%) فقط، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، ليتضح أن المتغيرين محل الدراسة يوجود بينهما علاقة توازنية في الآجل الطويل، أي إن المتغيرين لديهما سلوك التكامل المشترك بينهما.

5. تقدير أنموذج سرعة التكييف:

5. 1. تحديد مدة الإبطاء المثلى: يتطلب أنموذج (ECM) للتكييف تحديد مدة الإبطاء المثلى عبر المعايير الثلاثة المعروفة بـ(SC, AIC, HQ)، لذا تم توضيح نتائج هذه المعايير للأنموذج في الجدول (6) الآتي:

الجدول (6) نتائج مدة الإبطاء المثلى للمعايير الثلاثة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	9.622278	NA	0.001154	-1.088897	-0.997603	-1.097348
1	30.85297	33.36251*	9.98e-05*	-3.550424*	-3.276542*	-3.575777
2	31.49618	0.826983	0.000170	-3.070882	-2.614413	-3.113137
3	38.66728	7.171103	0.000123	-3.523897	-2.884840	-3.583054*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13.

يتضح من نتائج الجدول (6) أن مدة الإبطاء المثلى هي مدة الإبطاء الواحدة Lag = 1، لأن قيم المعيارين (SC, AIC)، أما المعيار (HQ) فقد كان عند مدة الإبطاء الثالثة Lag = 3، إذ إن المعايير الثلاثة هم عند أقل قيمة في الفترتين الزمنيتين الأولى والثالثة عند مستوى المعنوية 5%، ويكون القرار بأن مدة الإبطاء المثلى هي عند أقصى فترة زمنية وهي ثلاث فترات.

5. 2. تقدير معلمات الأنموذج: حسب نتائج الاختبارين السابقين الموضحة في الجدولين (4 و5) تبين استقرارية المتغيرين محل الدراسة عند مستوى الفرق الأول I(1)، ووجود علاقة توازنية طويلة الآجل بينهما، بذلك من الممكن استخدام أنموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) في تقدير الأنموذج المستهدف عند مدة الإبطاء الثالثة زمنياً، ويستخدم هذا الأنموذج لتكييف سلوك المتغير الاقتصادي المدروس في الآجل القصير مع سلوكه في الآجل الطويل، إذ يتم إيجاد الفروق بين القيمة المقدرة والفعلية للمتغير التابع في الأنموذج، ويعاد تقدير الأنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء باعتباره متغيرً مستقلاً جديداً (Al-Tamimi & Al-Alusi, 2023: 432). وبالإمكان توضيح نتائج أنموذج (ECM) المقدر في الجدول (6) الآتي:

الجدول (7) نتائج أنموذج (ECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNGDP)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/09/24 Time: 10:36
Sample: 2006 2022
Included observations: 14

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNED)	-0.150777	0.064414	-2.340740	0.0474
D(LNED(-1))	0.155003	0.065957	2.350068	0.0467
D(LNED(-2))	0.202360	0.067777	2.985693	0.0174
CointEq(-1)*	-0.112524	0.021839	-5.152390	0.0009

R-squared	0.660031	Mean dependent var	0.040778
Adjusted R-squared	0.558040	S.D. dependent var	0.063917
S.E. of regression	0.042492	Akaike info criterion	-3.244030
Sum squared resid	0.018056	Schwarz criterion	-3.061442
Log likelihood	26.70821	Hannan-Quinn criter.	-3.260932
Durbin-Watson stat	2.657904		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13.

يتضح من الجدول (7) أن متغير الدين الخارجي (D(Ln ED يؤثر في متغير الناتج المحلي الإجمالي (D(Ln GDP، إذ على افتراض ثبات في العوامل الأخرى فعند تغير (D(Ln ED للسنة الحالية بنسبة 1% فإن ذلك يؤثر سلباً في (D(Ln GDP بنسبة 15.08−%، أي أن النمو الاقتصادي في العراق يتناقص بنسبة 15.08− %، بسبب عدم توظيف الدين الخارجي في مشاريع إنتاجية ترفع من معدلات الإنتاج الحقيقي في العراق، وهذا الأمر يتوافق مع الواقع الاقتصادي العراقي.

وعلى افتراض ثبات في العوامل الأخرى فإن تغير ((D(Ln ED(-1 للسنة السابقة بنسبة 1% ذلك يؤثر إيجاباً في (D(Ln GDP بنسبة 15.5%. كذلك في حالة ثبات في العوامل الأخرى فإن تغير ((D(Ln ED(-2 للسنتين السابقتين بنسبة 1% فسوف يزداد (D(Ln GDP بشكل إيجابي بنسبة 20.23%. لكن زيادة النمو الاقتصادي في العراق بتأثير متغير الدين الخارجي للفترات السابقة يجب أن يكون مشروطاً مع توظيف هذا الدين في مشاريع إنتاجية حقيقية وعدم تبذيرها في نفقات استهلاكية تضيع على العراق تحقق معدلات نمو مرتفعة.

أما بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة والأنموذج ككل فيتضح من نتائج الجدول (7) أنه تحقق إحصائياً، إذ إن قيم (.Prob) كانت أقل من 5%، كما أن معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared قد كان بنسبة 55.8%، أي أن التغيرات التي تحدث للدين الخارجي (D(Ln ED في فترات زمنية مختلفة تفسر بنسبة 55.8 % للتغير الذي يحدث للناتج المحلي الإجمالي (D(Ln GDP، أما باقي النسبة والبالغة 44.2% فتفسره متغيرات أخرى لم تدخل في الأنموذج المقدر.

5. 3. تحديد سرعة التكييف: إن سرعة التكييف Speed of Adjustment في الأنموذج المقدر تحدده معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) والتي يجب أن تكون ذو قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً، وتبين هذه المعلمة قوة عودة المتغير التابع للتوازن في الآجل الطويل في ظل حدوث انحرافات في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة في الآجل القصير (Arias & et al, 2012: 987). إذ يتم إيجاد المدة الزمنية Time Period للتكييف بالاعتماد على المعادلة الآتية (Al-Tamimi & Al-Alusi, 2023: 439):

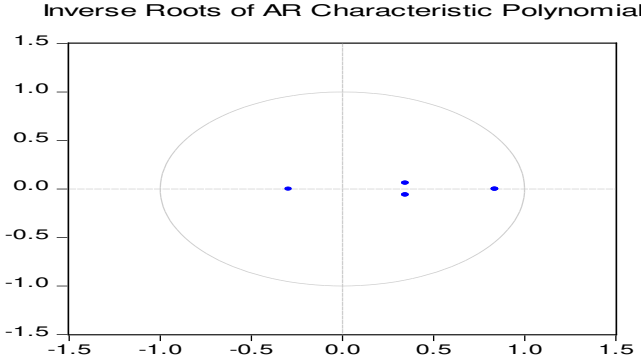
$$\text{Time Period} = \frac{1}{\text{Speed of Adjustment}}$$

وبالعودة للجدول (7) فإن سرعة التكييف الذي تحدده معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) قد بلغت 0.112524−، فهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً، عليه فإن سرعة التكييف لمتغير الناتج المحلي الإجمالي D(Ln GDP) في عودته لوضعه التوازني في الآجل الطويل يتم تكييفه بعد مدة زمنية قدرها 0.112524، أي بعد مدة تكييف تبلغ $\frac{1}{0.112524} = 8.89$ فترة زمنية، بما يعادل تسعة سنوات تقريباً من حدوث انحراف في متغير الدين الخارجي D(Ln ED) بمقدار وحدة واحدة بالآجل القصير.

6. اختبارات صلاحية الأنموذج المقدر وخلوه من المشكلات القياسية:

6. 1. اختبار الاستقرارية الهيكلية للأنموذج:

لابد من أن يتضمن أنموذج (ECM) جذوراً تقع داخل حدود دائرة Roots AR من أجل تحقق استقرارية هيكل الأنموذج المقدر. لذلك تم اجراء اختبار الاستقرارية الهيكلية للأنموذج وتوضيح نتائجه بالشكل (3) الآتي:

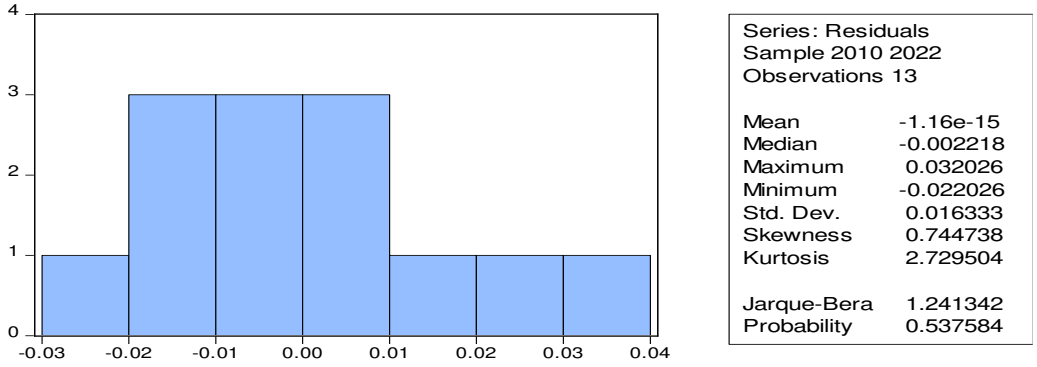


الشكل (3) نتائج الاستقرارية الهيكلية للأنموذج

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13.

يتضح من الشكل (3) أن جميع الجذور تقع ضمن حدود الدائرة، مما يؤكد على صلاحية الأنموذج المقدر.

6. 2. اختبار التوزيع الطبيعي Histogram – Normality: لابد من التأكيد على أن بواقي Residuals للأنموذج المقدر لا تعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي، لذلك سوف يتم الاختبار لهذه المشكلة باستخدام اختبار Jarque – Bera، وتم توضيح نتائج الاختبار بالشكل (4) الآتي:



الشكل (4) نتائج اختبار Jarque – Bera

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13.

يتضح من الشكل (4) أن بواقي الأنموذج المقدر لا تعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي، لأن قيمة Prob(Jarque – Bera) بلغت 0.5375584، التي هي أكبر من 5%، بذلك نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

6. 3. اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test: يتم هذا الاختبار بين بواقي الأنموذج المقدر ذلك باستخدام اختبار Breusch – Godfrey، وتم توضيح نتائج الاختبار بالجدول (8) الآتي:

الجدول (8) نتائج اختبار Breusch – Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.003109	Prob. F(1,16)	0.4701
Obs*R-squared	0.009713	Prob. Chi-Square(1)	0.4615

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13.

يتضح من نتائج الجدول (8) أن بواقي الأنموذج المقدر لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ كانت قيمة Prob.Chi-Square(1) قد بلغت 0.4615، وهي أكبر من 5%، إذن نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم حدوث ارتباط ذاتي بين البواقي، ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تنص على ارتباط ذاتي بينها.

6. 4. اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity: سيتم الاختبار باستخدام اختبار ARCH، الذي كانت نتائج الاختبار كما موضحة بالجدول (9) الآتي:

الجدول (9) نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.549903	Prob. F(1,10)	0.4754
Obs*R-squared	0.625488	Prob. Chi-Square(1)	0.4290

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13.

يتبين من نتائج الاختبار في الجدول (9) إن بواقي الأنموذج المقدر خالي من مشكلة عدم تجانس التباين، إذ بلغت قيمة Prob.Chi-Square(1) 0.4290، وهي أكبر من 5%، لذلك نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على خلو الأنموذج من مشكلة تجانس التباين، ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجودها.

7. الاستنتاجات والتوصيات:

7. 1. الاستنتاجات:

أ. بلغ معدل النمو المركب لتطور مستوى الدين الخارجي في العراق خلال المدة (2006 – 2022) نسبة سالبة هي 4.4-%، وبمتوسط بلغ 75.9% من إجمالي الدين العام، ومرتبط ذلك بالتحسن النسبي للوضع الأمني والاقتصادي في العراق، والاعتماد المتزايد على مصادر تمويلية ذاتية هي الأموال الناتجة عن بيع وتصدير النفط الخام في الأسواق العالمية. حيث سجلت الأهمية النسبية للدين الخارجي في الاقتصاد العراقي عبر مؤشر نسبته من الناتج المحلي الإجمالي نسب متناقصة، إذ بلغت النسبة بالمتوسط 47.4%.

ب. بينت نتائج أنموذج سرعة تكيف (ECM) وأن هناك علاقة عكسية غير خطية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة المختارة، إذ يؤثر الدين الخارجي في متغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة 15.08-%، والذي يتوافق مع فرضية الدراسة والواقع الاقتصادي العراقي.

أما تأثير الدين الخارجي في السنوات السابقة فهو ذو علاقة طردية (إيجابية) مع النمو الاقتصادي، إذ يؤثر الدين الخارجي للسنة السابقة في متغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15.5%، ويؤثر الدين الخارجي للسنتين السابقتين بنسبة 20.23%. ويرتبط التغير السلبي والإيجابي للنمو الاقتصادي في العراق بشكل عام بسياسات اقتصادية توجه وتوظف الدين الخارجي في مشاريع إنتاجية حقيقية ترفع من معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

ت. إن قيمة سرعة التكيف Speed of Adjustment حسب معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) قد كانت ذات قيمة سالبة وذات معنوية إحصائية، إذ بلغت 0.112524-، لذا فإن فترة تكييف متغير الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في العراق سوف يعود للوضع التوازني في الآجل الطويل بعد هذه القيمة ومدة تكييف تسعة سنوات تقريباً، ذلك لتصحيح أي انحراف تحصل في قيمة الدين الخارجي في الآجل القصير.

7. 2. التوصيات:

أ. ضرورة توظيف الدين الخارجي كمصدر تمويلي إضافي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي في العراق ، وتوجيه باتجاهات تخدم السياسة الاقتصادية الرافعة للإنتاج الحقيقي في القطاعات الاقتصادية في العراق، وتحسين مستويات الإنفاق الأستثماري في الموازنة العامة عبر توظيف المصادر التمويلية الخارجية وترشيدها نحو الأستثمار الرافع للنمو الحقيقي للاقتصاد.

ب. تعزيز وتكييف الموارد التمويلية الخارجية بشكل يتوافق مع الوضع الاقتصادي في العراق، بما يرفع من معدلات نموه الإنتاجي، وتفعيل الرقابة على إدارة الدين الخارجي عبر المؤسسات المالية والنقدية المعروفة، وبعمل تنسيقي متناغم وفعال.

ت. توجيه الدين الخارجي في العراق نحو الأنشطة الاقتصادية الداعمة التي تساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال توظيفها في البنى التحتية للعراق ومجالات التنمية البشرية كالتعليم والصحة، والتي سوف تساعد في تنمية الاقتصاد ورفع معدلاتها المستقبلية.

ث. العمل على تفعيل دور الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد الإداري والمالي في الدوائر الحكومية التي تتعامل بالموارد المالية بالأخص الموارد المتأتية من الخارج، بما يحسن من نسب توجيه هذه الموارد وتوظيفها لصالح نمو الاقتصاد العراقي.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة في الدراسة من أجل دعم نتائجها.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف عدم وجود تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي أي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لايوجد ذكر لأي شخص للشكر.

References

Abbas, Balqasim. (2004). External Debt Management, *Development Bridge Series*, 30(3).

Abdul Hamid, Abdul Muttalib. (2005). Economics of Public Finance, *Zagazig University for Publishing*, Egypt.

Alesina, A., & Tabellini, G. (1989). Capital Flight & External Debt in Nigeria, paper presented at the African Economic Research Consortium Workshop Nairobi, Kenya, 1990, *Journal of International Economics*, 27(3/4).

Al-Khaikani, Nazar Kazim, & et al. (2024). The Impact of Changes in the Size of Public Debt on Economic Growth in Iraq for the Period (2005-2020), *Journal of Ahl Bayt*, 19(1).

Al-Obaidi, Saeed Ali Muhammad, & Al-Rawi, Anmar Attallah Mustafa. (2021) The Impact of External Public Debt on GDP Except for Oil in Iraq for the Period (2004-2019), *Tikrit Journal of Administrative & Economic Sciences*, 17(55).

Al-Qadir, Khalid Bn-Hamad Bn-Abdullah. (2005). Kaldour Hypothesis Examination of the Relationship between Industrial Production & Economic Growth in Saudi Arabia, *Journal of King Saud University*, 17(2).

Al-Tamimi, Ghada Ismail, & Al-Alusi, Samer Mohammed. (2023). Measuring the Impact of Foreign Direct Investment on the Poverty Rate in Iraq Using the Adjustment Speed Index for the Period (1998-2020), *Tikrit Journal of Administrative & Economic Sciences*, 19(62).

Alwan, Ghufran Hatem,and Talib, Riyam Ali. (2019) Measuring & Analyzing the Impact of the Public Budget Deficit on the External Debt in Iraq within the framework of Co-Integration for the period (1990-2016*), Journal of Economic & Administrative Sciences*, 25(111).

Arias, Cristina Aybar, et al. (2012). On the Adjustment Speed of SMEs to their Optimal Capital Structure, *Small Business Economics*, 39(4).

Attiyah, Abdul Qadir Muhammad Abdul Qadir. (2003). Modern Trends in Development, *University House*, Egypt.

Calderón, C., & Fuentes, J. R. (2013). Government debt & Economic Growth, (No. IDB-WP-424), IDB working paper series.

Giles, Malcolm, & et al. (2000). Development Economics, translated by: Taha Abdullah Mansour, & Abdul Azim Mohammed Mustafa, Dar Mars Publishing, Saudi Arabia.

Iraqi Ministry of Planning, Statistical Group for the period (2004-2022), Central Bureau of Statistics.

Ismail, Sayed Ahmed Sadiq. (2021). The Impact of External Indebtedness on Economic Development in Egypt during the Period (1990-2018), *Journal of Financial & Commercial Research*, 22(2).

Rashid, Zainab Muhammad, & Amin, Hajeer Adnan Zaki. (2022). External Debt of the Iraqi Economy: An Approach to Analyzing the Effects on Selected Macro Variables, *Journal of Accounting & Financial Studies*, 17(59).

Samuelson, Paul A. & Nordhaus, Willim D. (2010). Economics, 19th Edition, The McGraw - Hill Companies Inc., USA.

Statistical Website of the Central Bank of Iraq: https://cbiraq.org\

Suleiman, Haifa. (2022). Measuring the Relationship between Gross Fixed Capital Formation & GDP in Agriculture within the Co-Integration Test & Error Correction Model, *Iraqi Journal of Economic Sciences*, Al-Mustansiriya University, 20(75).

World Bank Data Website: https://databank.worldbank.org

Younis, Abdul Zahra Faisal, & et al. (2019). Economic Growth & its Monetary Determinants in Iraq for the Years (2003-2013), J*ournal of the Baghdad College of Economic Sciences*, 57.